



# حقوق الأنسان

## المحاضرة الثالثة

أ.م.د ميثم عبد الخضر جبار





# حقوق الإنسان

## Human Rights

الاستاذ الدكتور  
عمار عباس الحسيني

  
القانونية  
مكتبة دار الشريعة  
الطبعة الرابعة  
القاهرة 2022





# حقوق الإنسان



Doaaa.al-hadee@mustaqbal-college.edu.iq

## المحاضرة الثالثة

المبحث الثاني : المفهوم القانوني للإنسان بوصفه محورا

للحقوق الشخصية الطبيعية

المطلب الأول : التعريف بالإنسان من الناحية القانونية

المطلب الثاني : التحديد القانوني (لبدء صفة الإنسان ونهايتها)

المطلب الثالث : الاوصاف القانونية للإنسان

المطلب الرابع : حاجة الإنسان الى حماية حقوقه في ظل

التعايش الاجتماعي



## المبحث الثاني

### المفهوم القانوني لـ «الإنسان» بوصفه محوراً للحقوق (1) «الشخصية الطبيعية أو الفرد»

لئن كان الإنسان محور الحقوق وغايتها، فإن من المهم التحديد القانوني الدقيق للمقصود من «الإنسان»، وما يمهد ذلك لدراسة وفهم حقوقه، لذا نقف على:

- التعريف بالإنسان من الناحية القانونية.
- التحديد القانوني لـ «بدء صفة الإنسان ونهايتها».
- الأوصاف القانونية للإنسان
- حاجة الإنسان إلى حماية حقوقه في ظل التعايش الاجتماعي.

(1) من المهم أن نشير هنا وقبل الشروع في تفصيل مفهوم «الإنسان» بوصفه محوراً للحقوق من حيث تعريفه وأوصافه وحاجته إلى حماية حقوقه في ظل التعايش الاجتماعي، إلى أنها موضوعات تعد من صميم مباحث منهج «المدخل لدراسة القانون» أو ما يعرف أحياناً بـ «المدخل إلى العلوم القانونية»، والمعتمد لدى بعض التخصصات كالقانون والعلوم السياسية والعلوم الإدارية، ومع ذلك نجد أن لا بأس من إيراد هذا المدخل المهم للتعريف بالمفاهيم القانونية لتحديد «الإنسان» بوصفه قطب الرحى الذي تدور حوله ولأجله هذه الحقوق، وبرأينا تبدو هذه الأهمية من عدة أوجه، أبرزها أن الكتاب الذي بين يدينا والمخصص لـ «حقوق الإنسان» هو كتاب منهجي مقرر للعلوم القانونية والسياسية والطبية والهندسية والتربوية والإدارية والاقتصادية وغيرها، بما يؤمن تأسيس ثقافة عامة للتعريف وملحة جداً. مع العرض أننا في هذا الكتاب الخاص بـ «حقوق الإنسان» مهمة التفاصيل القانونية والفقهية المتعلقة بالإنسان وأوصافه القانونية، إنما نورد ذكرها قدر تعلق الأمر بأن تكون «مدخلاً يسيراً» من أجل الوصول إلى التعريف بحقوقه التي تعد محور هذا الكتاب.

## المطلب الأول

### التعريف بـ «الإنسان»، من الناحية القانونية

«الإنسان» أو «الفرد» أو «البشر»، كلها تعبيرات تدل على «بني آدم، أو الكائن البشري» الذي يُعد اليوم أقدس الكائنات وأكرمها عند الله تعالى، ولهذا فإن حقوق الإنسان التي ندرسها هي في الحقيقة مقررة لهذا الكائن، بمعنى آخر انه لا يمكن تصور هذه الحقوق إلا منسوبة إلى إنسان معين.

ومن جهة أخرى يعرف «الإنسان» بتعبير آخر وهو تعبير قانوني (الشخص الطبيعي)، تميزه عن (الشخص المعنوي أو الاعتباري)، وهذا الأخير يتمثل في مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو تخصيص مجموعة من الأموال لتحقيق هدف معين ومن أمثله المؤسسات والجامعات والجمعيات والشركات وما شابهها، وهذا الشخص المعنوي سيكون له كيان قانوني مستقل عن الأشخاص الطبيعيين المكونين له، ومن هنا فإن مفردة «الشخص» لا تنصرف إلى «الإنسان» فحسب، بل إلى الأشخاص المعنويين على النحو المتقدم.

ومن هنا فإن صفة «الشخص الطبيعي» سببت لكل «إنسان» بوصفه كائناً اجتماعياً متميزاً، ومن ثم فسوف لن يتوقف ثبوت هذه الشخصية على إرادة واعية عاقلة، بمعنى ان صفة الشخص الطبيعي سببت لكل إنسان سواء كان ذكراً أم أنثى، كبيراً أم صغيراً، عاقلاً أم مجنوناً أم سفياً، وهذا الأمر على خلاف ما كان في ظل القوانين القديمة التي كانت تُجرد بعض فئات البشر من الشخصية القانونية كفتة الأرقاء والعبيد، إذ كانت تعتبرهم مجردين من القيمة الاجتماعية بسبب فقدانهم الحرية التي كانت عندهم تمثل مناط الشخصية القانونية.

وعلى العموم فإن صفة الشخص الطبيعي بهذا المعنى تختلف عن «الأهلية» التي تتضمن «صلاحية الإنسان لإكتساب الحقوق وتحمل الواجبات» والتي لا تثبت لأي فرد، بل لا بُدَّ من مراعاة عمر الإنسان وحالته العقلية وغير ذلك.

## المطلب الثاني

### التحديد القانوني لـ «بدء صفة الإنسان ونهايتها»

لعل السؤال المهم هنا: ما النقطة أو التحديد القانوني لـ «بداية الشخصية الطبيعية للإنسان، وما نقطة نهايتها» ؟؟؟



نص القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 على ان «تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته وتنتهي بموته»<sup>(1)</sup>، ومعنى ذلك ان حقوق الإنسان ستقرر له بـ «تمام الولادة» أي بانفصاله عن أمه حياً وتنتهي عند لحظة وفاته. مع مراعاة ان بعض الحقوق المقررة للإنسان لا تنفك عن الإنسان حتى بعد موته كحقه في «صورته» أو حقه في «سمعته» وغير ذلك من الحقوق التي لها طابع اجتماعي، وذلك بخلاف الحقوق التي لها طابع فردي كحق الحياة وحق الحرية وحق التظاهر وحق التنقل التي تنتهي بموت الإنسان....

وإذا كانت الشخصية الطبيعية تثبت للإنسان بتمام ولادته على النحو المتقدم، فإن بعض الحقوق المالية تثبت لـ «الجنين» كحق النسب أو الميراث أو الوصية وما شابهها، فقد نص القانون المدني العراقي على ان «حقوق الحمل يحددها قانون الأحوال الشخصية»<sup>(2)</sup>، غير ان إكتساب هذه الحقوق مشروطاً بولادة الجنين حياً، فإن وُلِدَ ميتاً لم تثبت له الشخصية القانونية وسقطت عند ذاك تلك الحقوق.

### المطلب الثالث

### الأوصاف القانونية للإنسان

يتمتع الإنسان بوصفه محوراً للحقوق التي تكلمنا عنها بمجموعة من الاوصاف أو المميزات أو الخصائص التي يشترك في بعضها مع الشخصية المعنوية، وهذه الاوصاف التي يتميز بها الإنسان، وهي الجنسية والاسم والأسرة والموطن والذمة المالية<sup>(3)</sup>:

أولاً: الجنسية: تُعرف الجنسية بأنها علاقة قانونية بين الفرد والدولة، وان لكل

(1) ينظر: المادة (1/34) منه.

(2) ينظر: المادة (2/34) منه.

(3) ينظر في إيراد هذه الاوصاف أو المميزات - مع الاختلاف في التفصيل -، مثلاً: د. عبد الباقي البكري

واستاذنا المرحوم زهير البشير، مرجع سابق، ص 284 - 293. د. حسن كبيرة، مرجع سابق، ص 537 - 571. د. نبيل إبراهيم سعد ود. همام محمد محمود زهران، مرجع سابق، ص 169 - 192. د. عصام

المرحوم السنهوري تحت عنوان (متعلقات الشخصية)، ينظر: د. عبد الرزاق السنهوري، وأشار إليها القانون، مطبعة فتح الله الياس نوري وأولاده، مصر، 1936، ص 185 - 190.



شخص طبيعي «إنسان، حقاً في الجنسية»، وسواءً كانت جنسية أصلية أم مكتسبة. وقد نص الدستور العراقي لعام 2005 على ان «الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته»<sup>(1)</sup>.

ثانياً: الإسم: من الضروري أن يكون لكل إنسان «إسم» يميزه عن غيره، ويلحق بهذا الاسم في كثير من الأحيان «اللقب»<sup>(2)</sup>. ويتميز «الاسم» بأنه لا يجوز التنازل عنه، ويتعرض للمساءلة القانونية كل من يعتدي على هذا الاسم<sup>(3)</sup>.

ثالثاً: الأسرة: لعلّ هذه الميزة للإنسان هي التي تميزه بوضوح عن الشخص المعنوي كالشركة والمؤسسة وغيرها<sup>(4)</sup>، فالفرد «الإنسان» كائن اجتماعي يعيش في وسط أسرة تجمعها بها رابطة القرابة أو النسب أو المصاهرة.

رابعاً: الموطن: لكل إنسان موطن، أي «مكان يقيم فيه بصورة دائمة أو مؤقتة، ويجوز أن يكون لكل شخص أكثر من موطن واحد»<sup>(5)</sup>، وسواءً كان هذا الموطن موطناً عاماً أو خاصاً، ويُقصد بـ«الموطن العام» المقر الذي يعترف به القانون للإنسان والذي يباشر به نشاطاته وعلاقاته بوجه عام، أما «الموطن الخاص أو موطن الأعمال» فهو المقر الذي يباشر به الإنسان بعض نشاطاته بشكل محدد ومثاله المكان الذي يباشر به حرفته أو تجارته<sup>(6)</sup>.

خامساً: الذمة المالية: يتميز الإنسان بأن له ذمة مالية، أي مجموع ما له من حقوق وما عليه من التزامات «مالية»، ولهذه الذمة جانبين أولهما «إيجابي» يتمثل بـ«ما للفرد من حقوق مالية»، وجانب آخر «سلبي» يتمثل في «مجموع ما على الفرد من التزامات مالية».

(1) ينظر: المادة (18/ أوّل) منه.

(2) ينظر: المادة (40) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 والتي تنص على ان (1). يكون لكل شخص إسم، ولقب الشخص يلحق بحكم القانون أولاده، 2. وينظم بتشريع خاص كيفية إكتساب الألقاب وتغييرها، 2. وينظم بتشريع خاص كيفية إكتساب الألقاب وتغييرها).

(3) فقد نصت المادة (41) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 على ان (لكل من نازعه الغير في استعمال لقبه بغير مبرر، ولكل من إنتحل الغير لقبه أن يطلب وقف هذا التعرض، وأن يطلب التعويض إذا لحقه ضرر من ذلك).

(4) ينظر: المادة (38) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951، والتي نصت على ان (أسرة الشخص تتكون من ذوي قريابه، ويعتبر من ذوي القربى من يجمعهم أصل مشترك).

(5) ينظر: المادة (42) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

(6) ينظر: المادة (44) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.





## المطلب الرابع

### حاجة الإنسان إلى حماية حقوقه في ظل التعايش الاجتماعي

في الواقع ان حقوق الإنسان التي يُعدّ معظمها حقوقاً «فطرية» و«طبيعية» مقررة للإنسان حتى وهو جنين في بطن إمامه، تتركز على حقيقة مهمة وهي «وجوب حفظ الكرامة الأدمية»، وأيضاً تتركز على حقيقة مفادها ان الإنسان «كائن اجتماعي بطبعه»، وهذه الصفة الاجتماعية تعني انه لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره من الأفراد.

ولما كان المجتمع مهماً بالنسبة للإنسان فإن ذلك يعني إنه سيدخل في علاقات وتعاملات مع غيره لإشباع حاجاته ومتطلباته، وأحياناً هذا الغير قد يكون الدولة ومؤسساتها، مما سيجعل من حقوقه المسماة بـ «حقوق الإنسان» عرضةً للانتهاك في كثير من الأحيان، ومن هنا تتجلى فلسفة إقرار حقوق الإنسان في ظل تشريعات تضمن له ولغيره صيانة هذه الحقوق ورعايتها، مع أهمية ضمان تطبيق تلك التشريعات، بل إن الدولة ولاسيما في صورتها الحديثة هي المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وحرياته، وبخلاف ذلك فإن هذه الحقوق سوف لن تكون محمية، وستكون مهددة بالاعتداء عليها سواءً من الأفراد الآخرين أو من الدولة ومؤسساتها<sup>(1)</sup>.

ولهذا فمن قبيل الخرافة والوهم أن يقول أحدهم ان (بامكان الإنسان أن يعيش بمعزل عن غيره ومنقطعاً عن الآخرين، ومن ثم فلا يتطلب إقرار مثل هذه الحقوق له)، لأن مثل هذه المقولة غير متصورة حالياً وليس لها وجود في الواقع، ومن ثم فلا وجود فعلي لما تصوره بعض الفلاسفة للإنسان الذي يعيش لوحده والمنقطع عن غيره أمثال شخصية «حي بن يقضان» و«روبنسون كروزو» فهذه شخصيات إفتراضية وغير حقيقية، وفي ذلك يقول الفيلسوف «أرسطو» ان «الإنسان في مثل هذا الفرض، أما أن يكون وحشاً أو إلهاً»<sup>(2)</sup>، وكلاهما طبعاً لا يجوز.

ومن هنا فقد أصبحت مسألة «اجتماعية الإنسان» ووجوده في ظل دولة، أمراً

(1) ينظر: د. عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 18. وهنا نجد المقولة الشهيرة للمفكر الفرنسي «بوسويه Bssuet»: «إذا كان الكل يفعل ما يريد، فإن لا أحد سيملك فعل ما يريد، وإذا كان ليس هنالك سيد في القوم، فإن الكل سيكون سيداً...»، وروعة هذا القول تبرز في أهمية تشريع القانون الذي يحفظ حقوق الأفراد عموماً ومنها حقوق الإنسان وحدود هذه الحقوق.

(2) ينظر بهذا المعنى: د. عبد الباقي البكري واستاذنا المرحوم زهير البشير، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الاول: مدخل إلى حقوق الإنسان

محسوماً تأسيساً على انه ومنذ بداية حياته قد عاش ويعيش في إطار مجتمع معين، بل حتى المرحلة البدائية المتوحشة للإنسان والتي وصفها المفكرون بأنها قائمة على «شريعة الغاب» قد كانت أيضاً تتميز بدرجة اجتماعية معينة، فمن المستحيل من «الناحية الجسدية» ان يعيش الإنسان لوحده، إذ لا بُدَّ من تعاونه مع غيره لدفع ما قد يواجهه من أخطار، ومن «الناحية المعنوية» يحتاج الإنسان إلى مشاركة مشاعره مع غيره، ومن «الناحية العقلية» لا بُدَّ للإنسان من الدخول في حوار ونقاش وتبادل آراءه مع غيره،... وهو ما يوجب وجود علاقات إنسانية، والمهم هنا ان هذه العلاقات توجب للأفراد حقوقاً وترتب عليهم التزامات وواجبات، وفي كل ذلك توجد سلطة عليا عليها حماية حقوق الإنسان وحياته....







قسم تقنيات التخدير  
المحاضرة السادسة

Doaaa.al-hadee@mustaqbal-college.edu.iq



شكراً لأستماعكم